

## بيان عام - منظمة العفو الدولية

التاريخ: 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020 رقم الوثيقة MDE 29/3235/2020

# يتوجب على الأمم المتحدة مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين الصحراويين في تندوف

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن المراقبة المستقلة والمحايدة والشاملة والمستمرة لحقوق الإنسان يجب أن تكون مكوناً أساسياً لوجود الأمم المتحدة في المستقبل في الصحراء الغربية، وفي مخيمات اللاجئين الصحراويين؛ وتدعو المنظمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى تعزيز "بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية (بعثة المينورسو)"، من خلال إضافة عنصر خاص بحقوق الإنسان إلى مهامها.

من المقرر أن يصوت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تجديد تفويض المينورسو في 28 أكتوبر/تشرين الأول، قبل ثلاثة أيام من انتهاء صلاحيتها. ويذكر أن "بعثة المينورسو" هي بعثة حفظ السلام الحديثة الوحيدة التي لا تملك تفويضاً يشمل حقوق الإنسان. وقد تعرضت حقوق الإنسان للانتهاكات والإساءات من قبل جانبي النزاع - أي السلطات المغربية و"الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (جهة البوليساريو) التي تؤيد الاستقلال عن المغرب - على مدار 40 سنة من النزاع على المنطقة.

في 14 سبتمبر/أيلول، في تحديثها العالمي لحقوق الإنسان خلال الدورة 45 لمجلس حقوق الإنسان، صرحت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تواصل "رصد الوضع في الصحراء الغربية عن بعد"، حيث أجريت آخر مهام تقنية قبل خمس سنوات.

## غياب آلية مستقلة لرصد حقوق الإنسان

ظلت القيود المفروضة على دخول منظمات حقوق الإنسان المستقلة والصحفيين سارية، مما حد من رصد انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين في تندوف بالجزائر. في وقت مبكر من هذا العام، يومي 25 و28 فيفري/شباط، طردت السلطات المغربية ما لا يقل عن تسعة أشخاص عند وصولهم إلى مطار العيون، بما في ذلك العديد من البرلمانيين الإسبان ومحام إسباني، كانوا يزعمون مراقبة محاكمة أحد نشطاء حقوق الإنسان (خطري دادة، مذكور أدناه).

تدعي السلطات المغربية، التي تسيطر بحكم الأمر/الواقع على المنطقة الواقعة غرب الساتر الرملي - وهو جدار رملي بطول 2700 كم يفصل المناطق التي يسيطر عليها المغرب عن تلك الخاضعة لسيطرة "الجهة البوليساريو" من الصحراء الغربية - أن "المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان" يقوم أصلاً بحماية حقوق الإنسان في المنطقة.

ومع ذلك، فإن رئيس المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان وما لا يقل عن تسعة من أعضائه البالغ عددهم 27 يتم تعيينهم من قبل ملك المغرب، مما يقوض استقلاله وحياده، وعلى أي حال لا يمكن للمجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان الوصول إلى مخيمات تندوف.

وقالت منظمة العفو الدولية إن المطلوب بشكل عاجل هو آلية مستقلة ومحايدة تماماً داخل بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تتمتع بالتفويض والموارد لرصد انتهاكات حقوق الإنسان بشكل فعال ومتسق في كل من الصحراء الغربية ومخيمات تندوف.

في تقريره الذي نُشر في سبتمبر/أيلول، ذكّر الأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن بأنه في قراره الأخير 2494 الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2019، حث بقوة على تعزيز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تسهيل الزيارات إلى المنطقة. ويشير التقرير أيضاً إلى أن "عدم وصول مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الصحراء الغربية ما زال يؤدي إلى ثغرات كبيرة في رصد حقوق الإنسان في الإقليم. ولا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان والباحثون والمحامون وممثلو المنظمات غير الحكومية الدولية يعانون من قيود مماثلة".

## استمرار الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية عام 2020

تستمر منظمة العفو الدولية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. في يناير/كانون الثاني، حظرت الشرطة المغربية اجتماعاً في مقر الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية للاحتفاء بأميناتو حيدر، المدافعة عن حقوق الإنسان والحائزة على جائزة نوبل البديلة للسلام لعام 2019.

في 4 مارس/آذار 2020، وإثر محاكمة جائرة، أدانت محكمة في العيون الناشط الصحراوي خطري دادة، البالغ من العمر 21 عاماً، وحكمت عليه بالسجن 20 عاماً، لتورطه في أعمال التخريب، وهي تهمة ينفياها، و"إهانة الموظفين العموميين"، بناء على المواد 2-580 من القانون الجنائي و263-267 مكرر. وتتعلق التهم بالأحداث التي وقعت في 19 أبريل/نيسان 2017 في مدينة السمارة، حيث تعرضت سيارة شرطة للهجوم من قبل مجموعة من 15 فرداً. وأثناء محاكمته، نفى دادة أنه كان موجوداً أثناء الأحداث، وأخبر القاضي أن "الاعترافات" التي استخدمت ضده كدليل انتزعت منه تحت الإكراه، أثناء استجوابه بعد القبض عليه لإجراءات إدارية في 26 ديسمبر/كانون الأول 2019، أكثر من عامين ونصف بعد الأحداث. تم تأييد الحكم الصادر بحق الناشط في الاستئناف في 12 ماي/أيار 2020

في 15 ماي/أيار، أُلقت الشرطة القبض على إبراهيم أمريكلي، وهو مواطن صحفي وناشط في مجال حقوق الإنسان مع مؤسسة نشطاء واتهمته "بالإضرار بقانون حالة الطوارئ الصحية". وأطلق سراحه بكفالة بعد 48 ساعة. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه تعرض لسوء المعاملة في الحجز. وعلى الرغم من أن حالة الطوارئ الصحية خلال تفشي وباء فيروس كوفيد-19 قد تستوجب فرض الدولة لإجراءات تقييدية، فإن ظروف اعتقال إبراهيم أمريكلي، واستجوابه، والتهم الموجهة إليه، تشير إلى أنه تم استهدافه بسبب عمله كصحفي مواطن وناشط حقوقي. ومن المقرر أن تعقد جلسة الاستماع المقبلة الخاصة به في 16 نوفمبر/تشرين الثاني.

في 17 جوان/حزيران، استخدمت السلطات المغربية القوة غير الضرورية لتفريق تجمعاً لإحياء الذكرى الخمسين لانفضاض الزمالة ضد الاحتلال الإسباني. وكان من المفترض أن يتم التجمع الساعة 7 مساءً في شارع السمارة بالعيون؛ لكن ما إن وصلت 10 ناشطات حتى بدأت الشرطة في تفريقهن. ويظهر فيديو يوثق عملية التفريق ما لا يقل عن 20 شرطياً يدفعون ويصفعون على الوجه وينزعون الحجاب عن الناشطات مينة باعلي وصالحة بوتنقينة.

وفي قضية مماثلة، في 1 يوليو/تموز 2020، احتجز ضباط شرطة في العيون بشكل تعسفي مؤسس شبكة "الكركرات" الإعلامية، الصابي يحظيه أثناء توجهه إلى مركز الشرطة لاستخراج شهادة إدارية، واستجوابه بشأن أنشطته الصحفية.

في 29 شتنبر/أيلول، أعلن المدعي العام لمحكمة الاستئناف في العيون أنه تم فتح تحقيق في "الهيئة الصحراوية لمناهضة الاحتلال المغربي"، وهي جمعية تأسست قبل 9 أيام، وتدعو للدفاع عن حقوق الشعب الصحراوي في الحرية والاستقلال والكرامة من خلال وسائل مشروع وسلمية". وفي نفس اليوم، حظرت الشرطة لقاء لأعضاء الهيئة. ووفقاً لثلاثة من أعضائها المؤسسين، أميناتو حيدر، ومينة باعلي، والغالية ادحيمي، كانت سيارات الشرطة متوقفة بجوار كل منزل من منازلهن من 30 شتنبر/أيلول حتى 7 أو 8 أكتوبر/تشرين الأول، لمنع أي تجمع جديد ولترهيبهن. وأبلغت الناشطات منظمة العفو الدولية بأن منازلهن كانت تحت المراقبة على مدار العام مع التواجد المنتظم لسيارات الشرطة التي تحمل علامات أو لا تحمل علامات الشرطة وضباط شرطة يرتدون ملابس مدنية يتبعونهم ويتبعون عائلتهن كلما خرجوا.

وواصلت السلطات المغربية احتجاز 19 رجلاً صحراويًا في سجون بعيدة عن أماكن إقامتهم، مما جعل من الصعب على عائلاتهم زيارتهم بانتظام. وكانوا قد أدينوا في محاكمات جائرة في عامي 2013 و2017 شاربها التقاعس عن التحقيق بشكل كافي في مزاعم التعذيب. وقد أدين المتهمون بالمسؤولية عن وفاة 11 من أفراد قوات الأمن خلال الاشتباكات التي اندلعت عندما قامت قوات الأمن بتفكيك مخيم ضخم للاحتجاج في منطقة كديم أزيك في الصحراء الغربية في عام 2010.

## أوضاع يكتنفها الغموض في مخيمات تندوف التي تديرها جبهة البوليساريو

هناك ضرورة أيضاً للمراقبة المتواصلة من جانب الأمم المتحدة لحالة حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين بتندوف، حيث يظل ما يمكن الوصول إليه من معلومات بشأن حالة حقوق الإنسان على الأرض محدوداً، ما يترك للاجئين عرضة لخطر الانتهاكات، وغياب سبل المساءلة. وقد تقاعست "جبهة البوليساريو" عن اتخاذ أي خطوات لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في المخيمات الخاضعة لسيطرتها.

وفي 8 غشت/آب، احتجزت الشرطة في مخيمات جبهة البوليساريو في تندوف المواطن الصحفي محمود زيدان لمدة 24 ساعة، واستجوبته حول منشورات نشرها على الإنترنت حيث انتقد طريقة تعامل السلطات مع توزيع المساعدات الخاصة بوباء فيروس كوفيد-19.

## خلفية

تعد قضية الصحراء الغربية موضع نزاع إقليمي بين المغرب، الذي ضم الإقليم في عام 1975، ويزعم السيادة عليه، وجبهة البوليساريو التي تدعو إلى إقامة دولة مستقلة في الإقليم؛ وأنشأت حكومة في المنفى، معلنة ذاتياً، في مخيمات اللاجئين في تندوف، جنوب غرب الجزائر. وتدعو تسوية الأمم المتحدة التي أجرتها في عام 1991، والتي أنهت الاقتتال بين المغرب وجبهة البوليساريو، إلى تنظيم استفتاء لشعب الصحراء الغربية لممارسة حقه في تقرير المصير باختيار الاستقلال عن المغرب أو الاندماج معه. ولم يتم إجراء الاستفتاء في خضم النزاعات المستمرة حول عملية تحديد من يمكنه التصويت في الاستفتاء.

أنشئت بعثة المينورسو في 1991 كي تعمل في المنطقة التي ضمها المغرب في 1975 وفي المخيمات الصحراوية للاجئين في تندوف، في جنوب غرب الجزائر. وظل تفويضها، منذ ذلك الحين هو مراقبة وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة المغربية وجبهة البوليساريو، وتنفيذ استفتاء لتحديد الوضع النهائي للصحراء الغربية.

في 23 ماي/أيار 2019، استقال الرئيس الألماني السابق هورست كولر من منصب المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية. لم يتم استبداله حتى الآن.

في 22 يناير/أيار 2020، اعتمد مجلس النواب المغربي قانونين أضافا جزءاً من المياه الإقليمية لإقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي إلى إقليمه البحري.